بالمجموع حين الجسم حتى يكون مبدأ حركة الجسم لا صغر أصغر وعن
الثالث الرابع بأن الأجسام مختلفة بالسرعة والبطء فيكون تفاوت بحسب الشدة
والكبر لا يكون فيه بأن التفاوت بحسب المرة والعدة ومعناه الزيادة والنقص
والنقصان في زمان الحركة وعددها وعن الخامس بأن دورات الفلك
وزحل ليست جملة موجودة فيكون الحكم عليها بالزيادة والنقصان ولا
هناك أيضا قوة موجودة تستند تلك الدورات إليها بل إنما تستند
إلى إرادات متجددة متعاقبة لا توجد إلا مع الحركات بخلاف ما نحن فيه
فإن كون جملة الآحاد فعالا وإن لم تكن حاصلة في الحال يكفي كون القوة قوة
عليها أمرا حاصلا في الحال متفاوتا بالزيادة والنقصان بالنسبة إلى تحريك
الصغير والكبير وفي هذا نظر وعليه زيادة كلام يذكر في إبطال
التسلسل أجيب عن أصل الدليل بعد تسليم تأثير القوى بأن ما ذكرتم من
اختلاف القسرية باختلاف القابل والطبيعية باختلاف الفاعل بحيث يكون
تفاوت القوة على المعاونة أو على التحريك بعد الجسم الصغير والكبير فنسبة
مقداريهما حتى لو كان مقدار الصغير نصف مقدار الكبير كا
نت قوة معاونته وتحريكه نصف قوة معاونة الكبير أو تحريكه ليلزم أن تكون
حركته القسرية ضعف حركة الكبير وحركته الطبيعية نصفها لجواز أن
تكون القوة من الأعراض التي لا تنقسم بانقسام المحل كالوحدة والنقطة
والأبوة قوله المبحث السادس يستحيل تراقي عروض العلية والمعلو
لية إلى غير نهاية سواء كان في معروضات متناهية ويسمى دورا
أو غير متناهية ويسمى تسلسلا أما الدور فلاستحالة تقدم
الشيء على نفسه بالمعنى الذي يصح قولنا وجد فوجد على ما هو
اللازم في العلية حيث يصح وجدت حركات اليد فوجدت حركات الخاتم
بخلاف العكس فإن قيل تقدم الشيء على نفسه غير لازم لأن المحتاج
إلى المحتاج لا يلزم أن يكون محتاجا إلى ذلك الشيء إذ العلة القريبة كافية

والحد

والحد يلزم التخلف وكذا الشيء فيجوز أن تكون ماهيته علة لما هو علة لوجو
ده قلنا ما لم توجد البعيدة لم توجد القريبة وما لم توجد القريبة لم يوجد
المعلول وهو معنى الاحتياج وما ذكر من كون الشيء بماهيته علة لما
هو علة لوجوده مع أنه محال ليس مما نحن فيه شرع في بيان استحالة الدو
ر والتسلسل وعبر عنهما بعبارة جامعة وهي أن تتراقى عروض العلية
والمعلولية لا إلى نهاية بأن يكون كل ما هو معروض للعلية معروضا للمعلولية
ولا ينتهي إلى ما يعرض له العلية دون المعلولية فإن كانت المعروضات متناهية
فهو الدور بمرتبة إن كان اثنين وبمراتب إن كانت فوق الاثنين وإلا
فهو التسلسل أما بطلان الدور فلأنه يستلزم تقدم الشيء على
نفسه وهو ضروري الاستحالة وجه الاستلزام أن الشيء إذا كان
علة لآخر كان متقدما عليه وإذا كان الآخر علة له كان متقدما عليه والمت
والمتقدم على المتقدم على الشيء متقدم على ذلك الشيء فيكون الشيء
متقدما على نفسه ويلزمه كون الشيء متأخرا عن نفسه وهو معنى
احتياجه إلى نفسه وتوقفه على نفسه وقد يبين بعض الاستحالة وربما يبين
بأن التقدم أو التوقف والاحتياج نسبة لا تعقل إلا بين اثنين وبأن نسبة
المحتاج إليه إلى المحتاج الوجوب وعكسها الإمكان والكل ضعيف لأن الشيء
من الاعتبار بأنه فإن قيل إن أريد تقدم الشيء على نفسه التقدم
بالزمان فغير لازم في العلة والعلية وقد يعبر عنه بأن قولنا الشيء لا
يتقدم على نفسه بالعلية بمنزلة قولنا الشيء لا يكون علة لنفسه
قلنا المراد التقدم بالمعنى الذي يصح قولنا وجد فوجد على ما هو
اللازم في كون الشيء علة للشيء بمعنى أنه ما لم توجد العلة لم
يوجد المعلول ألا ترى أنه يصح أن نقول وجدت حركة اليد فوجدت حركة الخاتم
ولا يصح أن يقال وجدت حركة الخاتم فوجدت حركة اليد ولا خفاء في استحالة
ذلك بالنظر إلى الشيء نفسه فإن قيل يجوز أن يكون الشيء

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com) 1